الامتيازات الصناعية النفطية الأجنبية في سوريا
دراسة تاريخية

علي معجل خلف

المقدمة :

منذ اكتشافه ولساعة إعداد هذا البحث ، ولفترة طويلة قادمة ، سيبقى النفط يحمل أهمية كبيرة ومتزايدة ، تشغل أفكار الساسة و أهل الاقتصاد والباحثين ، لدوره البارز والمتصاعد في كافة مجالات الحياة وفي جميع البلدان ، سواء المنتجة منها أم المستهلكة ، فضلاً عن ذلك رغبة الدول الاستعمارية من خلال شركاتها السيطرة على منابع النفط ، والتحكم بالأسواق النفطية العالمية ، والوصول إلى رأس الهرم الاستعماري .

تلك الأهمية الكبرى للنفط في العالم ، وفقر مكتباتنا العربية بمؤلفات التاريخ الاقتصادي ، وضرورة وأهمية دراسة تاريخ النفط في البلدان العربية الذي لم يعطَ له الحق الكافي في البحث التاريخي ، ورغبة الباحث في التخصص في ميدان الدراسات التاريخية الاقتصادية ولا سيما تاريخ النفط ، ودوره وآثاره على كافة الأصعدة ، هذه الأسباب وغيرها حفزت الباحث للخوض في أَسبار هذا الموضوع المهم الذي جاء بعنوان : ((الامتيازات والصناعات النفطية الأجنبية في الجمهورية السورية (١٩٣٨ ـ ١٩٦٥) . دراسة تاريخية)) ، في محاولة للتعرف على تاريخ النفط في هذا البلد ، وخلال فترة تاريخه المعاصر ، وسنتطرق إلى الامتيازات النفطية الأجنبية التي حصلت عليها بعض الشركات داخل الأراضي السورية ، وسنطرح بعضاً من الأسئلة المهمة عن موضوع البحث أهمها..

ما هي أبرز الشركات الأجنبية التي حصلت على الامتيازات النفطية في الجمهورية السورية ؟ وما هي أبرز دوافعها ؟ وما هي أَبرز نصوص الاتفاقيات التي جاءت بها تلك الامتيازات ؟ وما هي أَهم الأعمال التي قامت بها تلك الشركات ؟ وما هي أهم الآثار التي خلفتها ؟ وما هي الأسباب التي تقف وراء تشكيل الحكومة السورية للهيئة العامة للنفط ؟ وما هي مهامها وأَبرز تشكيلاتها ؟ ولماذا أُنشأت مصفاة حمص ؟ وما هي أهم آثارها الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع السوري ؟ وما هي علاقة سوريا بالنفط العربي ؟ . وأخيراً سنحاول التعرف على أسباب إصرار الحكومة على إلغاء كافة الامتيازات النفطية الأجنبية ، وبداية مرحلة جديدة تمثلت بالاستثمار الوطني المباشر ، لنقف عند أهم الدوافع الخارجية والداخلية وراء ذلك القرار . هذه الأسئلة وغيرها سنحاول الإجابة عنها في ثنايا بحثنا هذا ، سائلين الله التوفيق والسداد في الرأي .

نبذة تاريخية عن النفط في سوريا :

عرف العالم النفط منذ أقدم العصور إذ كان يُجمع من سطح الأرض أو الأنهار والبحيرات بعد تسربه من شقوق الأرض ، ليطفو على سطحها وبالطريقة ذاتها عرفت الغازات النفطية ، وما النار الأبدية التي عبدها الأولون إلا شعلة غازية نشأَت بفعل ذلك التسرب واشتعلت بفعل الصواعق ، وإذا كانت الصين أقدم دولة حفرت الآبار بقصد

استخراج النفط ، فإن دمشق لم تكن أقل اهتماماً في هذا المجال ، إذ كان لها الفخر بأن تمت على أراضيها أول تجربة لتقطير النفط واستخراج المشتقات النفطية بواسطة برج التقطير ، وذلك في عام (٩٥٠ للميلاد) ، وإن كانت مجالات استخدام النفط في ذلك الوقت مقتصرة على الإنارة والطبابة ، وفي مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر شهد العالم بداية عهد جديد في إطار استخراج وإنتاج النفط ليأخذ عدة أشكال جاءت نتيجة الاهتمام لتطوير وسائل الإنتاج ،وقد رافق ذلك منافسة بين الدول المنتجة للنفط والمصدرة له من جهة وبين الدول والشركات الصناعية من جهة أخرى.(١)

والقطر السوري كجزء من المنطقة العربية شهد عدة تطورات تمثلت بتكالب القوى الاستعمارية للسيطرة على أراضيه ونهب خيراته منذ مطلع القرن العشرين، ليكون النفط أحد الأسباب الرئيسية في تزايد أَطماع تلك الدول، ويعود تاريخ التنقيب عن النفط في القطر السوري إلى نهاية القرن التاسع عشر للميلاد وبالتحديد إلى عام ١٨٩٢، (٢) إذ منحت الحكومة العثمانية حق التنقيب عن النفط إلى شركة ألمانية عقب الزيارة الأولى للقيصر الألماني (وليم الثاني) إلى الدولة العثمانية عام ١٨٨٩، والتي أكد فيها على تشجيع الاستثمارات الألمانية داخل الدولة العثمانية *، إذ شملت مناطق الامتياز منطقتين ، هما (لواء الاسكندرونة ، المقارن) ، ففي لواء الاسكندرونة قامت الشركة بحفر عدة آبار في منطقة تبعد مسافة ثلاثين كيلومتر جنوب غربي الاسكندرونة ، وفي منطقة المقارن الواقعة في الجنوب قرب الحدود الأردنية مارست الشركة أعمال التنقيب ، لكن كل الآبار التي تم حفرها كانت آباراً ضحلة خالية من النفط ، ليكون الفشل نصيب أولى تلك المحاولات ،(٣) وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى واحتلال القوات الفرنسية لسوريا إثر معركة (ميسلون) في الرابع والعشرين من شهر تموز ١٩٢٠ ، وبعد موافقة الحكومة الفرنسية بدأ الجيولوجيون الفرنسيون أعمال التنقيب النشيط عن النفط داخل الأراضي السورية لكن دون نتيجة تُذكر، (٤) وفي عام ١٩٢٤ قامت شركات أَجنبية ومن جنسيات مختلفة بحفر الآبار في أطراف مدينة (دير الزور) لتبقى آثار الحفريات قائمة للعيان ، إلا أنه لم تتوافر عنها أي تقارير أو معلومات أو سجلات محفوظة . (٥)

المفاوضات بين شركة نفط العراق والحكومة السورية للحصول على الامتياز:

أصاب اليأس المنقبين عن النفط في الأراضي السورية ، ولم تتجدد آمالهم إلا بعد العثور عليه في العراق وبكميات تجارية كبيرة ، ولا سيّما في الحقول الشمالية القريبة من الأراضي السورية. (٦) فحاولت شركة نفط العراق (٧) الاستفادة من مواد اتفاقية الخط الأحمر الموقعة في ٣١ تموز ١٩٢٨ والتي أَعطتها حق استثمار النفط في كافة الأراضي الخاضعة سابقاً للدولة العثمانية باستثناء الكويت ومصر والأراضي المحولة ، مما جعلها في موقف بعيد عن أية منافسة تذكر ، وفي أوائل عام ١٩٣٤ تقدمت شركة نفط العراق بطلب تروم فيه الحصول على رخصة للتنقيب عن النفط في الأراضي السورية من سلطات الانتداب الفرنسي التي أعطتها موافقة مبدئية، (٨) هذا الأَمر شجع شركة نفط العراق على تأليف ((شركة النفط في سوريا ولبنان)) في تموز عام ١٩٣٤ ، وأثناء مدة المفاوضات التي

استمرت بين عامي (١٩٣٤- ١٩٣٧) حصلت الشركة على عدة تراخيص للتنقيب عن النفط في منطقتي (دير الزور ، والرقة) الواقعة في الصحراء السورية إلى الشرق من دمشق .(٩)

أرسلت شركة نفط العراق مفاوضاً عنها وهو (ستيفن همسلي لونكريك) ** إلى الحكومة السورية بغية الحصول على الامتياز المنتظر ومن الجدير بالذكر انه منذ عام ١٩٣٦ وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ كانت لسوريا حكومة دستورية مؤلفة من رئيس للجمهورية ومجلس نيابي ومجلس للوزراء، (١٠) وقد قضى لونكريك النصف الأول من عام ١٩٣٧ في دمشق وهو يحاول التفاوض والإعداد لصيغة الامتياز، لكن انشغال الحكومة السورية بالأمور السياسية المتمثلة بمطالبة الأتراك بلواء الاسكندرونة أدى إلى تأجيل عقد اتفاقية الامتياز حتى السادس والعشرين من شباط ١٩٣٨ إذ منح الامتياز إلى شركة نفط سوريا وهي فرع من شركة نفط العراق (Syria Petroleum company . S. P.C). (١١)

وتضمنت مواد الامتياز، أن تمنح الشركة حق التنقيب عن النفط و لمدة خمسة وسبعين عاماً وبمساحة قدرها ثلاثة آلاف وسبعمائة كيلومتر مربع مقابل دفع الشركة إيجار سنوي للحكومة السورية، (١٢) وقد صادق المندوب السامي في سوريا على منح هذا الامتياز في الخامس والعشرين من آذار عام١٩٤٠، فأصبح امتياز النفط الذي منح لشركة نفط سوريا ساري المفعول على جميع الأراضي السورية الواقعة شمال خط العرض المار بدمشق باستثناء لواء الاسكندرونة ، وقد اشترط الامتياز على أن تتنازل الشركة عن ثلثي المنطقة خلال خمسة وعشرين عاما ثلث المنطقة عند انتهاء السنة الثالثة والثلث الآخر عند انتهاء السنة الخامس والعشرين ،(١٣) ولرب سائل يسال ما الذي دفع شركة نفط العراق إلى طلب الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط في الأراضي السورية ؟ إذ يرى الباحث إن مجموعة من الأسباب تقف وراء ذلك الاندفاع أهمها :

أولاً- رغبة الشركة في السيطرة على نفط المنطقة بأكملها بعد توقيع اتفاقية الخط الأحمر .

ثانياً- تدفق النفط في الحقول الشمالية من العراق بغزارة وبكميات تجارية تلك الحقول القريبة من الأراضي السورية زاد من أطماع الشركة نحو الهيمنة على نفط المنطقة.

ثالثاً – إن سيطرة الشركة على الأراضي السورية يؤمن تصدير النفط العراقي عبر الأراضي السورية إلى موانئ البحر المتوسط *.

رابعاً- تفويت الفرصة على أية جهة (دولة أو شركة) ربما تستطع المنافسة أو التأثير على مصالح الشركة في المناطق السورية.

خامساً – صدور قانون المناجم السوري في أيلول ١٩٣٣.

سادساً – قيام الجيولوجي السيد (ويتزل) الذي كان يعمل في شركة(إسفلت اللاذقية)،(١٤) عام ١٩٣٤ برسم خريطة جيولوجية لمنطقة (كرا تشوك)،(١٥) تعد الأولى من نوعها لتلك المنطقة الواقعة على بعد مائة كيلومتر شرقي مدينة القامشلي والتي اثبت فيها وجود النفط في تلك المنطقة المجاورة لمنطقة السويدية القريبة من حقلي

(عين زالة وبطمة) الغنيين بالنفط والقريبين من الحدود العراقية السورية وكذلك لحقلي (رامان وجرزان) الواقعين عبر الحدود التركية ، وقد انتقل (ويتزل) للعمل في شركة نفط العراق ومن ثم إلى شركة نفط سوريا ،هذا الأمر شجع كثيرا شركة نفط العراق بالتوجه للمطالبة بامتياز لها في الأراضي السورية، (١٦) وقد واجهت الاتفاقية المعقودة بين شركة نفط العراق والحكومة السورية معارضة داخلية تمثلت بعدد من السياسيين السوريين والذين أطلقوا عليها اسم (الاتفاقية المجحفة) لأنها سرقت حقوق الشعب وتنازلت عن ثرواته بثمن بخس، وخلال المدة (١٩٣٨– ١٩٣٩) انسلخت منطقتي الاسكندرونة وإنطاكية كلياً من الوطن ألام (سوريا) وضمت إلى تركيا لتضيع الأرض وتضيع معها رخص التنقيب الممنوحة إلى الشركة في تلك المنطقتين.(١٧)

أعمال الشركة في سوريا :

عند تتبعنا تاريخياً لأعمال الشركة وأنشطتها نستطيع إن نضعها في قسمين:

القسم الأول : فعلى الرغم من أن مساحة الامتياز البالغة ثلاثة آلاف وسبعمائة كيلومتر مربع إلا أن أعمال التنقيب لم تبدأ فعلياً إلا في الأول من شباط عام ١٩٣٩ولتنتهي في العشرين من نيسان عام ١٩٤٠ بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، (١٨) وعند تقييمنا لتلك الأعمال نجد أن الشركة خلال المدة المذكورة سابقاً قد أنجزت حفر خمس آبار في أربعة تراكيب هي :

١– الذور ٢– الضبيعات ٣– الشريفة ٤ – الجبيسة (١) ٥– الجبيسة (٢)

وقد بلغ مجموع أعماق الحفر للآبار تسعة آلاف وستمائة وواحد وثلاثون متراً ، وفضلا عن أن تلك الأعمال لم تحقق للشركة نتائج مرضية ولكن هذه المرحلة شهدت اكتشاف الغاز في تراكيب الجبيسة، (١٩) وبعد استسلام قوات (فيشي) في صيف ١٩٤١ دخلت القوات البريطانية والديغولية إلى سوريا، (٢٠) وشهد عام ١٩٤٣ توقيع اتفاقية جديدة بين شركة نفط سوريا من جهة والحكومة السورية من جهة أخرى أجلت بموجبها الأعمال كافة ورفعت عن كاهل الشركة جميع الالتزامات التي كانت تنص عليها اتفاقية الامتياز عدا دفع الإيجار السنوي.(٢١)

القسم الثاني : بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وفي محاولة جديدة لاستئناف شركة نفط سوريا لأعمالها التنقيبية أنشأت عدد من المخيمات عام ١٩٤٦، لكن التوقف أصابها من جديد نظرا لعدم وجود النفط بكميات تجارية كبيرة ولصعوبة الحفر في المنطقة الصحراوية وارتفاع نفقاتها حسب ادعاء الشركة، (٢٢) وفي أواخر شهر نيسان عام ١٩٤٧ استأنفت الشركة أعمالها من جديد إذ وسعت من دائرة أعمالها لتشمل ست آبار وبمجموع عمق بلغ (١٦٩٩٠) متراً وهي آبار : (بفليون ، الضلعة ، طول العبا الجبيسة(٣) ، الغونة ، الكبيبة) ، لتنتهي أعمال الشركة في هذه المرحلة في منتصف آب عام ١٩٥١، (٢٣) وقد استعملت الشركة خلال مدة عملها الطرق الجيولوجية في اكتشاف التراكيب التي حفرتها واستخدمت جهازين لحفر الآبار المذكورة سابقا والبالغة أحد عشر بئرا وبعمق إجمالي بلغ (٢٦٦٢١) متراً . وإن التوقف الذي أصاب أعمال الشركة جاء بقرار منها في

العاشر من شباط عام ١٩٥١ مدعية عدم وجود النفط بكميات تجارية تمكنها من استمرار عملها إضافة إلى الصعوبات الميدانية وارتفاع نفقات التنقيب التي بلغت ما يقارب سبعين مليون ليرة سورية .(٢٤)

اتفاقية عام ١٩٥٥ وإنهاء أعمال الشركة :

أدرك السياسيون السوريون حقيقة مفادها ان الشركة (شركة نفط سوريا) غير جادة في أعمالها من خلال تقاريرها المستمرة الداعية إلى توقف عمليات التنقيب بحجة عدم توفر النفط بكميات تجارية وان ما وجد من النفط في تلك الآبار لا يكفي طمعها ، واقتنع بعض الساسة بان الشركة ترفض تسليط الضوء على عمليات الحفر والتنقيب والاستخراج لأسباب خاصة بها،فبعد تخلي الشركة عن ثلث منطقة الامتياز قررت أخطار الحكومة السورية عن نيتها التخلي عن الامتياز ودخل موضوع التخلي حيز التنفيذ منذ الخامس عشر من شهر آب عام ١٩٥١ بعد أن أوقفت الشركة كافة عملياتها فعلياً ، إذ كان ثمة خلاف جدي بين الحكومة والشركة خصوصا بعد إصرار الحكومة على تعاطي المدفوعات ذهبا الأمر الذي رفضته الشركة ومن مواضيع الاختلاف الأخرى رفض الحكومة اللجوء إلى المحاكم لحل المشكلة، كما رفضت الحكومة الدفعات التي قدرها بنك (أوف انكلند) وسعر القطع الأجنبي الذي وضعه صندوق النقد الدولي ، (٢٥) بهذه الأسباب وغيرها نفسر تأخير التوصل إلى اتفاق بين الطرفين حتى عام ١٩٥٥.

بعد أن أعلنت شركة نفط سوريا تخليها عن امتياز التنقيب عن النفط في سوريا وفق الاتفاق المعقود في السادس والعشرين من شباط عام ١٩٣٨ وذلك بتاريخ العاشر من شباط عام ١٩٥١ بمقتضى المادة السادسة والثلاثين من الاتفاقية المذكورة ، إذ طلبت الحكومة شراء جميع الإنشاءات والمواد والممتلكات العائدة للشركة في سوريا وبالفعل استلمت الحكومة كل تلك الممتلكات غير إنها لم تدفع ثمنها وقد كانت الشركة تطالب بمبلغ مليون وسبعمائة وخمسين الف ليرة سورية كأثمان لتلك الممتلكات ، وفي الوقت نفسه كانت الحكومة تطالب بفرق أسعار الذهب عن العائدات التي دفعتها الشركة للحكومة بموجب الاتفاقية وجراء ذلك وقع خلاف بينهما استدعي أجراء تسوية بين مطالب الشركة والحكومة، منحت التسوية بموجب الاتفاق المرفق وبمقتضاه أسقطت الشركة حقها بطلب ثمن ممتلكاتها وجميع مطالبها وان تدفع للحكومة مبلغ قدره ثلاثمائة ألف ليرة سورية مقابل إسقاط الحكومة باسمها وباسم البلديات جميع المطالب وحقوق الادعاء ضد الشركة ، وقد عقدت تلك الاتفاقية في التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني عام ١٩٥٥، وقد مثل الجانب السوري في توقيع هذه الاتفاقية كل من الدكتور عبد الوهاب حومد (وزير المالية) والدكتور رزق الله الإنطاكي (وزير الاقتصاد الوطني) ، أما شركة نفط سوريا فقد مثلها عضو مجلس الإدارة المدير العام (هويس ستيفن كبسن) وقد وضع الاتفاق باللغتين العربية والإنكليزية وان لكلا النصين القوة ذاتها،(٢٦) وإذا كانت الحكومة قد كسبت جراء هذه الاتفاقية ممتلكات الشركة فان ذلك الانسحاب قد آخر اكتشاف النفط في سوريا عدة سنين .

شركة منهل :

شكل شخص يدعى (نجيب منهل)وهو لبناني الأصل* ، وحاصل على الجنسية الأمريكية شركة تنقيب عن النفط اتخذت من اسمه اسما لها واتخذت من الولايات المتحدة الأمريكية مركزها الرئيسي واشترك مع نجيب منهل في تأليفها شركة تدعى (اتلانتيك) ،كما ساهم فيها عدد كبير من السوريين واللبنانيين وقد حصلت شركة منهل من الحكومة السورية على ثمان وعشرين رخصة للاستكشاف والتنقيب وبمساحة قدرها ثمانية ألاف وأربعمائة كيلومتر مربع وفي عدة مناطق ، ومن الجدير بالذكر أن تلك الرخص التي حصلت عليها الشركة هي رخص استكشاف وتنقيب وليس امتيازات استثمار كالتي منحت إلى شركة نفط سوريا عام ١٩٣٨، (٢٧) وفي السابع عشر من أيار عام ١٩٥٥وبموجب المرسوم المرقم (١٤٩٣) منحت الشركة أولى تلك الرخص ،(٢٨) وفي الحادي والثلاثين من آذار عام ١٩٥٦ باشرت الشركة أعمالها الاستكشافية في منطقة كرا تشوك شمالي سوريا بحفر بئر كرا تشوك (١) وعدة آبار أخرى، (٢٩) واستطاعت شركة منهل أن تكتشف حقل كرا تشوك مستندة إلى النتائج الأولية لأعمال شركة نفط سوريا ولأول مرة وضعت سوريا على خارطة نفط العالم عندما اكتشفت ثروتها الدفينة إذ تدفق النفط من بئر كراتشوك وبمعدل ثلاثمائة برميل يومياً وهي كمية كبيرة إذا ما قورنت بإنتاج بعض الدول النفطية في العالم في ذلك الوقت.(٣٠) فقد نفذت الشركة في منطقة كراتشوك حفر ست آبار وبعمق إجمالي بلغ عشرة آلاف وثلاثمائة وخمسة مترات مستخدمة جهازين للحفر خلال مدة عملها التي امتدت منذ الحادي والثلاثين من آذار من عام ١٩٥٦ولغاية الخامس من تشرين الأول عام ١٩٥٨. (٣١)

أصاب التوقف أعمال الشركة خلال المدة ما بين شهر تشرين الثاني عام ١٩٥٦وشهر كانون الثاني عام ١٩٥٧ نتيجة لمشكلة قناة السويس (العدوان الثلاثي على مصر) وفي المدة المحصورة ما بين شهر حزيران وحتى تشرين الثاني من عام ١٩٥٧ قامت فرقة(رو برت راي) التابعة لشركة منهل بمسح المنطقة لتقييم الطبقة المنتجة في بئر كرا تشوك(١) ، إذ أثمرت هذه الأعمال عن تعيين وتحديد عدة ظواهر تركيبة فضلاً عن ذلك اكتشاف تركيب جديد في منطقة الرميلان، (٣٢) وبعد المفاوضات التي بدأت خلال الأشهر (نيسان وآيار وحزيران) من عام ١٩٥٨ بين شركة منهل والحكومة السورية من جهة وشركاء منهل (الغير شرعيين من جهة أخرى) (شركة اتلانتيك وشركة بورتسمث ستيل) أصدرت الحكومة مرسوم جمهوري تضمن إلغاء ما تبقى من الرخص الممنوحة لشركة منهل في الثامن والعشرين من أيلول عام ١٩٥٨ نتيجة لعدم وفاء الشركة بالالتزامات والشروط المنصوص عليها في الاتفاق، (٣٣) ويمكن أجمال الأسباب الرئيسة لإلغاء الحكومة لتلك الرخص في أمور ثلاثة هي :

أولاً : تبديل أعضاء الشركة وإدخال أعضاء جدد دون أخبار الحكومة السورية بذلك .

ثانياً : عدم قيام الشركة بالتنقيب المطلوب وعدم استخدامها الأجهزة الفنية التي نص عليها الاتفاق .

ثالثاً : نقل الشركة حقوقها في بعض الرخص إلى الغير مثل (شركة اتلانتيك وشركة بورتسمث ستيل) دون علم الحكومة بذلك.

وقد حاول نجيب منهل ومن معه التوسط لإلغاء ذلك المرسوم لكن دون جدوى ، وعند انتهاء عملها أعلنت الشركة أنها أنفقت في جميع أعمالها مبلغ أربعة ملايين دولار منها ثلاثة ملايين ونصف من قبل شركة اتلانتيك الأمريكية .(٣٤)

شركة كونكورديا:

لم تكن شركة نجيب منهل الشركة الوحيدة التي حاولت التنقيب عن النفط في شمالي سوريا ،فهناك شركة ألمانية غربية هي شركة (ايروديل) شكلت شركة متفرعة عنها هي (شركة كونكورديا) حيث وقعت مع الحكومة السورية اتفاقية للتنقيب عن النفط بتاريخ السادس من أيلول عام ١٩٥٦ ، وفي محا فظتي الحسكة ودير الزور ، وبموجب هذه الاتفاقية حصلت الشركة على تسع وأربعين رخصة للتنقيب والاستكشاف و بمساحة إجمالية بلغت (١١٤٠٠) كيلومتر مربع وبشروط عقدية مشابهة لعقد شركة منهل إذ كانت مدة الاتفاقية أربع سنوات قابلة للتجديد. (٣٥)

عثرت شركة كونكورديا على النفط في حقل السويدية الواقع جنوب حقل كرا تشوك في منتصف شهر آب ١٩٥٩ وقد بلغ مجموع الآبار التي قامت الشركة بحفرها أثنى عشر بئرا وبعمق أجمالي بلغ (٣١٤٦٧) متراً . موزعة على سبعة تراكيب منها واحدة في كل من تراكيب (الشيخ صلاح والقامشلي والباردة وتشمبة (تشرين) وتويمان، وبئران في تراكيب البواب وخمس آبار في حقل السويدية،(٣٦) وبحلول السادس من أيلول عام ١٩٦٢ تنازلت شركة كونكورديا عن جميع الرخص الممنوحة إليها ولم تعد تحتفظ إلا برخصة واحدة ولتعلن في التاريخ نفسه عن انتهاء فترة التنقيب والاستكشاف في الأراضي السورية ، وقد قامت الشركة بعدة محاولات من اجل الحصول من الحكومة السورية على امتياز استثمار لا على تراخيص تنقيب فقط ، حتى إنها هددت بالتخلي عن كافة أعمالها إذا لم تمنح هذا الامتياز لان الشركة كانت ترى أن عملياتها الاستكشافية غير كافية ولا تشكل سوى جزء بسيط من عملياتها المتكاملة والتي أهمها الاستثمار والذي بدونه لا تبقى لها مصلحة أو اهتمام بالتنقيب . ولكن الحكومة السورية رفضت وبحزم منحها الامتياز المطلوب أو حتى وعدها بمنحها إياه وأخيرا بقي أن نذكر أن مجموع نفقات شركة كونكورديا الألمانية على كافة أعمالها قد بلغت ستون مليون مارك ألماني، (٣٧) وبانتهاء عمل شركة كونكورديا الألمانية انتهت مرحلة من تاريخ سوريا النفطي تميزت بنشاط عدة شركات أجنبية كان هدفها تحقيق مصالحها والعمل على ديمومتها .

الهيئة العامة للنفط، مديرياتها ومهامها :

بعد أن كانت كل الأنشطة والأعمال النفطية في القطر العربي السوري تدار من قبل القطاع الخاص المؤلف من رؤوس أموال أجنبية بدأت مرحلة تمثلت بدخول الحكومة السورية (القطاع العام) ولأول مرة في تلك المجالات كان ذلك في

أيلول عام ١٩٥٧ عندما أحدثت (مؤسسة الإنماء الاقتصادي) والتي بدورها عقدت اتفاقية (المعونة الفنية والاقتصادية) مع الاتحاد السوفيتي بتاريخ الثامن والعشرين من شهر تشرين الأول عام ١٩٥٧ وقد بلغت قيمة عقد الاتفاقية خمسمائة وخمس وثلاثون مليون ونصف المليون ليرة سورية، (٣٨) وبموجب هذه الاتفاقية تعهد السوفيت القيام بالأعمال التالية :

أولاً – وضع خريطة جيولوجية لكافة الأراضي السورية وخريطة أخرى لكافة المناطق المهمة يبين عليها جميع ما اكتشف من المناطق المأمول تخزن النفط فيها .

ثانياً – إجراء عمليات المسح على كافة الأراضي السورية.

ثالثاً – القيام بأعمال السبر والتنقيب عن النفط .

وقد أسندت إلى الهيئة العامة للنفط مسؤولية الإشراف على تلك الأعمال وتنفيذ بنود تلك الاتفاقية ، وقبل الخوض في التفاصيل وحفاظا على وحدة الموضوع يجب أن تكون لنا وقفة لنعرف كيف تشكلت الهيئة العامة للنفط ؟ وما هي الأسس التي قامت عليها ؟ وما هي ابرز أعمالها ؟ كل هذه الأسئلة وغيرها سنحاول التطرق إليها في ثنايا هذا الموضوع.

و يمكن أن نعتبر مؤسسة النفط السورية، (٣٩) النواة الأولى والحقيقية لتأسيس الهيئة العامة للنفط فبموجب القانون ذي الرقم (١٦٧) والمؤرخ في الثامن والعشرين من شهر أيلول عام ١٩٥٨ تشكلت الهيئة العامة للنفط والتي كان مركزها في القاهرة وفق المادة الأولى من القانون و تضمنت المادة الثانية اختصاصات الهيئة في القطرين المصري والسوري، (٤٠) و يمكننا إن نجمل أهم المواد التي جاء بها قانون تأليف الهيئة بما يلي :

أولا – إن تكون الهيئة العامة للنفط ملحقة بوزارة الصناعة .

ثانيا – إن تعد الهيئة من المؤسسات العامة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة.

ثالثا – إن تكون الهيئة مختصة بالتخطيط العام للسياسة النفطية.

رابعا – إن تتكفل الهيئة بتنمية الثروة النفطية وتحسين أدارتها واستثمارها في مراحلها المختلفة، (٤١)

كانت الهيئة العامة للنفط مؤلفة من مجلس إدارة مكون من تسعة إلى اثني عشر عضوا، تصدر أوامر تعيينهم وتمديد فترة عضويتهم ومكافأتهم بقرار من رئيس الجمهورية ، وقد أعطي لمجلس الإدارة صلاحيات واسعة، إذ أصبح يشكل السلطة المهيمنة على شؤونها وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة دون التقيد بالنظم الإدارية والمالية المتبعة في المصالح الحكومية ، أما علاقة الهيئة بوزارة الصناعة فكانت مقتصرة على رفع قرارات المجلس إلى وزير الصناعة لاعتمادها ، من كل هذا يمكن الاستنتاج أن الهيئة العامة للنفط هي هيئة عامة مستقلة إداريا وماليا ،وخاضعة لمراقبة ديوان المحاسبات في ذلك الحين ،كما صدرت في فترات متعاقبة الأنظمة المالية وأنظمة العقود والمبايعات الخاصة بها،وجرى تعديل هذه القوانين بعد حدوث الانفصال بين سوريا ومصر بحيث تتلائم مع الأوضاع السياسية الناتجة عن الانفصال ، دون المساس بالأهداف العامة والمهام الرئيسة لتلك الهيئة.(٤٢)

أنيطت إلى الهيئة العامة للنفط مجموعة من الأعمال والواجبات أهمها :

أولا– وضع تخطيطا عاما لتأسيس المنشات النفطية وتنفيذ وإدارة تلك المنشات في كافة أنحاء البلاد وبكافة أنواعها.

ثانيا – وضع الدراسات والأبحاث المختصة بالشؤون النفطية والقيام بأعمال البحث عن الموارد النفطية وإنتاجها وتكريرها وشرائها وبيعها ونقلها وتوزيعها ودمج الهيئات العامة والخاصة التي تزاول نفس أعمالها وعقد اتفاقيات القروض ، واستيراد كافة احتياجات البلاد من النفط الخام ومنتجاته وتصدير الفائض من النفط الخام ومشتقاته.

ثالثا – إن تبدي الهيئة العامة للنفط آرائها مقدما في تراخيص البحث عن النفط واستغلاله والمساهمة في مفاوضات عقد اتفاقيات مرور أنابيب النفط عبر أراضيها .

رابعاً ـ الأشراف على النشاط الفني لشركات النفط في مرحلتي البحث والاستغلال وتوجيهه بما يتفق وأهداف سياسة الثروة النفطية ومراجعة حسابات تلك الشركات بما يضمن حقوق الدولة ومستحقاتها على شركات النفط.(٤٣)

كانت للهيئة العامة للنفط عند تشكيلها مديريات خمس تابعة لها ويشرف عليها ويوجهها المدير العام وهي كالأتي :

أولا – مديرية الاستكشاف والإنتاج ، وهي المسؤولة عن أعمال البحث عن النفط وإعداد الدراسات المتعلقة بتلك الأعمال .

ثانيا – مديرية المصفاة في حمص وواجبها القيام بأعمال تكرير النفط .

ثالثا – مديرية التخطيط والعمليات ،ومهمتها توفير احتياجات البلاد من النفط الخام ومنتجاته وتصدير الفائض ونقل وتخزين المشتقات النفطية داخل الأراضي السورية .

رابعا – مديرية المالية ،وتقوم بدراسة ومراقبة وتوجيه نشاط المؤسسات النفطية في ميادين التخزين والتوزيع ومراقبة حسابات تلك المؤسسات .

خامسا – مديرية الإدارية وهدفها القيام بأعمال الإدارة الذاتية والديوان العام والأشراف على الخدمات العامة .(٤٤)

أبرز أعمال الهيئة العامة للنفط:

قامت الهيئة العامة للنفط بسعي حثيث وبجهود متواصلة لإنجاز ما اسند إليها من أعمال واتخذت تلك الأعمال مجالات عدة ، ففي مجال البحث والتنقيب استطاعت الهيئة مسح مناطق واسعة في الأراضي السورية ففي المدة ما بين عامي (١٩٥٨ _١٩٦١) ،شهدت المنطقتان الشمالية والشرقية المحصورة بين نهري الفرات والخابور والحدود السورية العراقية التركية أعمالا للمسح الجيولوجي وبمساحة قدرها سبعة وعشرين ألف كيلومترا مربع ، كما شهدت المنطقة الوسطى الواقعة بين حلب وحمص وجزء من الساحل الغربي وجزء من منطقة تدمر هي الأخرى أعمالا للمسح قدرت مساحتها بثلاثة عشر ألف كيلومترا مربع ، ومع نهاية عقد الخبراء السوفيت أواخر عام١٩٦١ شكلت الهيئة العامة للنفط فرقة محلية استطاعت إنجاز مسح عشرة آلاف كيلومتر مربع في جنوبي تدمر إلى الحدود السورية الأردنية خلال المدة (١٩٦١ _١٩٦٢) ، وكانت نتائجها مرضية ، كما أجرت الهيئة دراسات

أولية وبنتائج مبدئية إيجابية وفي مناطق عدة منها (عفرين ، بفليون ،خناصر) في محافظة حلب كما أجريت الدراسات في المنطقة الشمالية الشرقية من سوريا وبالتحديد في منطقتي (دير بك ، وعين عيسى) عام ١٩٦٣، (٤٥) وفي ميدان الحفر الاستكشافي عقدت الهيئة العامة للنفط اتفاقا مع الاتحاد السوفيتي في أيلول عام ١٩٦٠ بالاستناد إلى اتفاقية (المعونة الفنية والاقتصادية)، (٤٦) من أجل تجهيز الهيئة بأجهزة حفر متطورة مع كافة متمماتها من مضخات واليات وقد بلغت قيمة هذا العقد ست وثلاثون مليونا ونصف المليون ليرة سورية كما تضمن الاتفاق إنشاء خط للمياه إلى أماكن العمل وبقيمة إضافية قدرها ست ملايين ونصف المليون ليرة سورية ، وتضمن الاتفاق إنشاء معسكر سكني وصناعي في منطقة الرميلان في حزيران عام ١٩٦١ وجاء في نصوص الاتفاق قدوم خبراء من الاتحاد السوفيتي وإيفاد عدد من السورين إلى الخارج للإطلاع والتخصص في مختلف جوانب الصناعة النفطية، (٤٧) كما استفادت الهيئة من آليات شركة نجيب منهل التي أحيلت إلى الحكومة السورية وخلال المدة منذ تشكيل الهيئة وحتى منتصف عام ١٩٦٢ بلغ المجموع الكلي لنفقات وموجودات الهيئة العامة للنفط وفيما يخص أعمال التنقيب والاستثمار أربع وتسعون مليون ليرة سورية. (٤٨)

المصفاة ومؤسسة النفط السورية :

لم تكن فكرة إنشاء أو إقامة مصفاة للنفط في سوريا حديثة العهد ، بل عملت اكثر الحكومات لتنفيذ تلك الفكرة ،وعند تتبعنا تاريخيا لتلك المحاولات نجد أن الحكومة السورية أصدرت القانون المرقم (١١٦) ، والمؤرخ في التاسع والعشرين من آب عام ١٩٥٥والذي نص على استحداث مؤسسة خاصة مهمتها تأسيس واستثمار مصفاة للنفط .كما تضمن القانون وضع موازنة استثنائية للتنمية وبمبلغ ستمائة وخمس وستون مليون ليرة سورية تنفق خلال سبع سنوات (١٩٥٥_١٩٦١) ووضع لتأسيس المصفاة مبلغ ثمانون مليون ليرة سورية تدفع من صندوق الدين العام الذي أحدث فعلا في الثالث عشر من تموز عام ١٩٥٥ ،(٤٩) وفي الرابع عشر من آذار عام ١٩٥٦ أصدرت الحكومة السورية قانونا تضمن أحداث مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي أطلق عليها اسم (مؤسسة النفط السورية) ومن أهم الأعمال التي تضمنتها هذه المؤسسة :

أولا – على المؤسسة تأسيس وإنشاء واستثمار مصفاة للنفط في سوريا وتوزيع منتجاتها والقيام بالأعمال اللازمة لهذا الغرض .

ثانيا – استيراد أنواع الزيوت وقت الحاجة واستعمال مستودعات الزيوت في اللاذقية .

ثالثا– بيع وتوزيع المنتجات النفطية المصفاة أو المستوردة في داخل البلاد أو خارجها .

وفي فترة التأسيس والإنشاء ترتبط هذه المؤسسة بوزارة الأشغال العامة ،أما في دور الاستثمار فتكون المؤسسة تابعة ومرتبطة بوزارة الاقتصاد الوطني .

كانت المؤسسة تدار من قبل مجلس إدارة له صلاحيات واسعة قد حدد رأسمالها بمبلغ ثمانين مليون ليرة سورية يعطى على سبيل القرض المعد للوفاء تدريجيا وخلال مدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة اعتبارا من بدء أعمال

الاستثمار ،وتحدد المؤسسة أسعار المنتجات المصفاة بشكل يؤمن تغطية نفقات الاستثمار والاستهلاك ،ويؤمن تسديد الأعباء المالية وقد سمح للحكومة بالتعاقد لحساب المؤسسة على شراء المصفاة وتركيبها حيث أصدرت مرسوما في الخامس عشر من نيسان عام ١٩٥٦ يسمح بموجبه لوزارة الأشغال العامة بتمثيل الحكومة في التعاقد لحساب مؤسسة النفط على شراء مصفاة للنفط ولكن لم يصيب أعمالها النجاح. (٥٠)

الأسباب الداعية لإنشاء المصفاة :

عانت سوريا كثيراً من الأزمات من اجل الحصول على مشتقات النفط ،فمرت فترات متعددة من تاريخ سوريا المعاصر استخدمت مصادر تموينها بمشتقات النفط كوسيلة للضغط عليها والتحكم فيها سياسياً واقتصادياً ، إذ كانت سابقاً الشركات الأجنبية تشرف على عمليات تجهيز وتوزيع تلك المشتقات ،مما حذف البلاد إلى أزمات عديدة كان يحدثها المستعمر من وراء تلك الشركات لنشر الفوضى في الميادين الاقتصادية عامة والصناعية خاصة ، لهذا وذاك تنبه المسؤولون السوريون و أعلنوا تصميمهم على إقامة مصفاة للنفط في سوريا ، ويمكننا أجمال العوامل الأساسية التي لعبت الدور الرئيسي لإنشاء مصفاة للنفط بما يلي :

أولا – محاولة الاستغناء عن حاجاتها للشركات المونة لتلك المشتقات خصوصا بعد زيادة معدل الاستهلاك المحلي للمشتقات النفطية والذي تضاعف خمس عشرة مرة ما بين عامي (١٩٣٨ – ١٩٥٨) .

ثانيا – حرص الحكومة على الاستفادة من مكاسب هذه الصناعة والتي تعد فيها عملية تكرير النفط من أولى واهم الصناعات التحويلية في اقتصاد البلدان النفطية .

ثالثا – الموقع الجغرافي لسوريا والذي يسهل لها عملية الحصول على النفط الخام الذي تحتاج إليه المصفاة سواء من شبكة خطوط أنابيب (التابلاين)،(٥١) أو من أنابيب شركة نفط العراق المارة عبر الأراضي السورية أو من موانئ البحر المتوسط.(٥٢)

رابعا – تشغيل اليد العاملة في المصفاة والتخفيف من البطالة،(٥٣) وفي محاولة للتقارب مع المعسكر الاشتراكي وفي إطار توثيق العلاقات الثنائية بين الطرفين (السوري– التشيكي)

واستنادا إلى الأسباب المذكورة آنفا السياسية منها والاقتصادية أو التصنيع وتشغيل اليد العاملة ، نقلت فكرة إنشاء المصفاة إلى حيز التنفيذ والتحقيق ،إذ انتهت كافة المحاولات لإقرار هذا المبدأ إلى وضع مناقصة مالية لإقامة المصفاة وتجهيزها ، وقد اشتركت في تلك المناقصة عدة شركات عالمية، حيث فازت إحداها بالمناقصة لملائمة شروطها الفنية والمالية وهي شركة ((تكنواكسبورت – براغ)) التشيكية التي وقعت العقد مع الحكومة السورية في السادس عشر من آذار عام ١٩٥٧ ، فقد مثل الحكومة السورية في توقيع العقد وزير الأشغال العامة ، وفي اليوم نفسه أصدر مجلس الوزراء السوري قرارا بالتصديق على عقد المناقصة ،وبموجب هذا العقد تعهدت الشركة بإنشاء مصفاة كاملة لتكرير النفط وبطاقة إنتاجية سنوية مقدارها مليون طن ، وبلغ الثمن الإجمالي المقابل لهذا التعهد أربع وخمسون مليون

ليرة سورية يسدد على سبعة أقساط سنوية، وبفائدة مقدارها ثلاثة بالمائة ، واشترط في التعهد أن تكون المصفاة جاهزة للإنتاج خلال مدة سبعة وعشرون شهرا من تاريخ توقيع العقد ، كما جاء في الاتفاق إعفاء الشركة من كافة الرسوم الكمر كية والمالية والبلدية وتعهد الشركة باستخدام المهندسين والموظفين السورين إلى جانب موظفيها ، وبعد أن باشرت الشركة أعمالها أنجزت مشروع إقامة المصفاة في المدة المحددة وابتدأت المصفاة بالعمل فعليا في شهر آب عام ١٩٥٩ وقد قامت الهيئة العامة للنفط بالأشراف على إتمام المشروع بعد انتهاء أعمال مؤسسة النفط السورية ، وبهذا استطاع القطاع العام أن يتم إنجاز ما تردد القطاع الخاص عن القيام به لأسباب منها ضخامة راس المال المتداول وتعدد الرقابة الحكومية وشدتها نظرا لصفة النفط الاستراتيجية .(٥٤)

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمصفاة حمص :

لم يكن اختيار مدينة حمص لإقامة مصفاة للنفط فيها عبثاً إنما جاء نتيجة لدراسات وأبحاث رشحتها لتكون موطنا لتلك المصفاة التي اتخذت من المدينة (حمص) اسما لها وتقع المصفاة على بعد سبعة كيلو مترات غربي مدينة حمص ولعبت مجموعة من الأسباب على اختيار هذا الموقع أهمها :

أولا – قربها من شبكة خطوط أنابيب شركة نفط العراق (I-P-C)ا لتي تزود المصفاة بالنفط الخام اللازم، وبطاقة تقارب المليون طن سنويا وبسعر خمسة عشر دولاراً للطن. (٥٥)

ثانيا – وفرة المياه التي تحتاج أليها المصفاة والتي تستمد من نهر العاصي وبحيرة قطينة .

ثالثا – ساعد القرب من مدينة حمص على توفير المستلزمات الضرورية المستعجلة للمصفاة من تامين المساكن للموظفين والعمال .

رابعا – ارتباط مدينة حمص بشبكة من المواصلات الحديدية والإسفلتية التي تُسهل الاتصال بمراكز الاستهلاك لمنتجات المصفاة .

خامسا – موقع المصفاة الجغرافي والطوبوغرافي الذي يسمح بتوسيع المصفاة مستقبلا بإقامة

مصانع متممة لصناعة النفط ،علما أن مساحة الأرض التي أقيمت عليها المصفاة كانت (٥٦,٦) هيكتار. (٥٦)

سادسا ـ ابتعاد مدينه حمص عن الحدود يجعلها أكثر أمنا عند تعرضها إلى أي عدوان خارجي.

مما لاشك فيه أن لمصفاة النفط في حمص آثارا اقتصادية واجتماعية جمة ،فقد استطاعت المصفاة أن توفر للبلاد إنتاج عدة مشتقات رئيسية أهمها الغاز والبنـزين بنوعية الكاز والفيول اويل ،والإسفلت وبطاقة قاربت المليون طن سنويا، إذ حققت السياسة النفطية الاكتفاء الذاتي في معظم هذه المواد التي تم الاستغناء عن استيرادها ، كما أمكن تصدير كميات كبيرة من بعض المواد الأخرى الفائضة عن الاستهلاك المحلي ، وفي محاولة جديدة لرفع قدرة

.المصفاة الإنتاجية تعاقدت الهيئة العامة للنفط مع شركة (تكنواكسبورت – براغ) التشيكية. (٥٧) .والتي استطاعت رفع قدرة المصفاة الإنتاجية من مليون إلى مليون وسبعمائة وخمسون ألف طن سنويا ،وهذا الأمر جعل

فائض مادة البنـزين يصل إلى خمسين ألف طن سنويا ، ومن الآثار الاقتصادية الأخرى لمصفاة النفط في حمص إنشاء عدد من المعامل الصغيرة والكبيرة التي تعتمد على مشتقات النفط المكرر في المصفاة لتصنيع أدوات مختلفة الأشكال والاستعمالات أهمها معامل للشموع و للبلاستيك و للمطاط الصناعي ،كما ساهمت المصفاة في تطوير الزراعة والصناعة بخلق صناعات جديدة مثل السماد الآزوتي والزيوت المعدنية لتستطيع الصناعات تلك أن توثر على الحياة العامة والاقتصادية منها بشكل خاص ،أما قيمة الإنتاج السنوي للمصفاة كانت ثمان وخمسين مليون ليرة سورية أي أن الربح السنوي الصافي بلغ تسعة ونصف مليون ليرة سورية وإذا تابعنا مستوى الدخل القومي أثناء فترة إنشاء المصفاة نلاحظ زيادة مباشرة بمقدار أثنى عشر مليون ليرة سورية هي قيمة المصاريف المحلية ،كما أن هناك زيادة غير مباشرة بمقدار أثنى عشر مليونا أخرى ناجمة عن تنشيط إنتاج مختلف القطاعات الاقتصادية ،واستطاعت المصفاة التقرب من التوافق المطلق بين الإنتاج والاستهلاك بسبب اختلاف طبيعة العوامل الأساسية التي تسيطر على شكل الاستهلاك لهذه المشتقات. (٥٨)

وللمصفاة آثار اجتماعية أيضا ، ففي مجال تشغيل اليد العاملة ساهمت المصفاة في تشغيل عدد كبير من العمال بلغ معدله اليومي ألف عامل سوري، (٥٩) كما نفذت الشركة السورية لاتحاد المقاولين في مصفاة حمص أعمال مدنية استخدمت فيها ما يقارب ألف وخمسمائة عامل يوميا هذا الأمر بدوره ساعد كثيرا في تخفيف عدد العمال العاطلين عن العمل .كما وفرت فرصة إقامة المصفاة خلق كوادر فنية متدربة على أعمال الصناعة النفطية وتدعيم الحركة العمالية في القطر السوري وان ما كانوا يتقاضون عليه من أجور قد ساهم في تطوير الحياة الاجتماعية ولا يفوتنا أن نذكر الاهتمام بطرق المواصلات الحديدية منها والإسفلتية التي اعتنت بها إدارة المصفاة لتحقيق أرباحها والتي انعكست بدورها على تحسين الخدمات العامة . (٦٠)

سوريا وعلاقتها بالنفط العربي:

حفاظا على وحدة الموضوع والإلمام بكل جوانبه والتعرف على كل حيثياته حبذ الباحث أن يتطرق إلى علاقة القطر السوري بالنفط العربي والى الجذور التاريخية لتلك العلاقة التي استمرت مده طويلة من الزمن لما لها من اثر كبير على الصعيدين السياسي والاقتصادي في سوريا ولاعتبار إن تلك العلاقات جزء مهم من تاريخ الامتيازات النفطية الأجنبية في الجمهورية السورية موضوع البحث، تلك العلاقات التي أعطت لسوريا زمام المبادرة في السياسة النفطية الهادفة إلى التحرر من كل الشركات الأجنبية ، فقد ارتبطت سوريا بالنفط العربي بصفة عامة وبالنفط العراقي والسعودي بصفة خاصة ارتباطا وثيقا باعتبارها بلد مرور ،(٦١) للنفط العراقي الذي كانت تستخرجه شركة نفط العراق (I-P-C) منذ عام ١٩٣٤ وللنفط السعودي الذي تستخرجه شركة (الآرامكو) ويسيل في الأنابيب التابعة لشركة (التابلاين) منذ عام ١٩٤٧ ، وقد لعبت سوريا دورا هاما في اتفاقيات المرور من خلال

تحسين شروطها ونصوصها ، ويمكن أن نقسم المراحل التي مرت بها علاقات بلد المرور مع شركات النفط إلى ثلاث مراحل هي :

المرحلة الأولى : وهي المرحلة الواقعة ما بين عامي (١٩٣١– ١٩٤٦) والتي نستطيع أن نطلق عليها اسم مرحلة (الإعفاء التام من الضرائب) والتي بدأت بتوقيع العقد مع شركة نفط العراق وبين سوريا ولبنان خلال الانتداب الفرنسي على هذين البلدين ، إذ منح الاتفاق الشركة حقوق نقل النفط المنتج في شمال العراق إلى مرفأي طرابلس في لبنان وحيفا في فلسطين عبر سوريا ولبنان وفلسطين وبموجب هذا الاتفاق أعفيت الشركة من جميع ضرائب المرور والاستيراد والدخل والضرائب المالية والبلدية وغيرها ، باستثناء ضريبة بسيطة بمقدار بنسين عن كل طن من النفط المصدر عن طريق طرابلس وخمس بنسات عن كل طن مصدر عن طريق حيفا. (٦٢)

المرحلة الثانية : وهي المرحلة التي بدأت مع حصول سوريا على استقلالها التام عام ١٩٤٦ واستمرت لغاية عام ١٩٥٥ وتسمى مرحلة (ضرائب المرور الزهيدة) ، وقد بدأت هذه المرحلة فعليا عندما وافقت الشركة على دفع ضرائب سنوية ثابتة بلغت خمسة وسبعين ألف جنيه إسترليني إلى الحكومة السورية ،(٦٣) ارتفعت إلى مائة وثمانية آلاف جنيه إسترليني عام ١٩٥٠ ، إن المعيب في هذا الوضع أن دفعات الشركة إلى بلاد المرور كانت ثابتة ولم تكن تتأثر بكمية النفط السائل في أراضيها والذي حرم بلاد المرور من النفع والفائدة ، وهناك حدثان هامان حصلا في تلك المدة كان لهما الأثر البالغ في نقل العلاقات إلى مرحلة ثالثة وهما :

الحدث الأول : مطالبة سوريا شركة نفط العراق بزيادة مدفوعاتها بسبب حصول شركة (التابلاين) على امتياز لنقل النفط السعودي إلى مرفأ صيدا الواقع في لبنان الجنوبي،(٦٤) وتعهدت (التابلاين)على دفع أربعمائة ألف جنيه إسترليني إلى سوريا إضافة إلى رسم مرور قدره ثلاثون شلنا عن كل طن كما تعهدت ببيع الحكومة السورية مائتي ألف طن من النفط الخام وهي مدفوعات أعلى بكثير من مدفوعات شركة نفط العراق .

الحدث الثاني : وهو إلغاء نظام الضرائب الثابتة المبنية على حجم الإنتاج والاستعانة عنه بنظام مناصفة الأرباح بين البلد المنتج والشركة صاحبة الامتياز والذي سرى مفعوله منذ عام ١٩٥١ الأمر الذي دفع بلاد المرور أن تطالب بتطبيق المبدأ نفسه على أرباح النقل مطالبة بنصف هذه الأرباح. (٦٥)

المرحلة الثالثة : وهي مرحلة (مناصفة أرباح النقل) والتي بدأت بتوقيع الاتفاقية المؤرخة في التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني عام ١٩٥٥ بين سوريا وشركة نفط العراق والتي تمت المصادقة عليها في السادس من كانون الأول عام ١٩٥٥ والتي أعلن فيها قبول مبدأ مناصفة الأرباح (أرباح النقل) لتتبعها شركة (التابلاين) بتوقيع الاتفاقية في السادس من أيار ١٩٥٦ على أساس نفس المبدأ ، أن توقيع اتفاقية منا صفة الأرباح في اتفاقيات المرور (ترانزيت) جعل من سوريا البلد العربي الأول الذي يطبق هذا المبدأ وعلى الرغم من أن الاتفاق المذكور عُد خطوة كبيرة إلا انه

ظل ناقصا لان شركة نفط العراق لم تعطِ فكرة صحيحة عن أرباحها خلال السنوات الماضية ولتبدأ مرحلة نشأت فيها أزمة حادة بين سوريا وشركة نفط العراق عندما عادت سوريا في أيلول عام ١٩٦٦ بفتح ملفاتها مع الشركة في محاولة لاستعادة حقوقها المهدورة منذ عام ١٩٥٥، تلك الأزمة التي تدخل فيها العراق لان سوريا أعلنت إغلاقها لأنابيب النفط مدة من الزمن ، وليعلن بعدها الطرفان التوصل إلى حلٍ أنقذ بعض الحقوق السورية. (٦٦)

نهاية الامتيازات الأجنبية وبداية الاستثمار الوطني :

لم تكن فكرة استثمار النفط وطنيا في سوريا فكرة جديدة بل على العكس أنها كانت تراود أفكار الساسة منذ وقت بعيد على الرغم من معرفتهم أن ذلك الاستثمار يتطلب أمورا هامة منها ضخامة رأس المال والخبرة الفنية والتسويق الجيد للإنتاج، (٦٧) وبعد أن لمست الحكومة السورية وأدركت إن للنفط وجهين مهمين جهة يشكل عاملا اقتصاديا يهدف إلى تحقيق الرفاهية والسعادة للبلاد كما إنه من جهة أخرى يمثل عاملا سياسيا يقوي ويدعم مركزها على الساحة الدولية هذه الأمور وغيرها حفزت الحكومة على وضع حدٍ للامتيازات الأجنبية والمضي قدما في تحقيق الاستثمار الوطني ، ولأهمية الموضوع يرى الباحث انه من الضروري أن نقف عند ابرز الدوافع التي تكمن وراء ذلك التأميم وسنحاول أن نقسمها ما بين دوافع خارجية وداخلية لتحقق مجتمعة ذلك التأميم المنشود .

الدوافع الخارجية:

أولا – تأميم النفط الإيراني من قبل حكومة مصدق عام ١٩٥١ وزيادة الوعي بتأميم النفط . (٦٨)

ثانيا– انقطاع توريد النفط من لبنان إلى سوريا في أعقاب الثورة التي نشبت في لبنان في أيار عام ١٩٥٨. (٦٩)

ثالثا – نزع العراق ملكية شركة نفط خانقين وتأميمها في الخامس والعشرين من كانون الأول عام ١٩٥٨. (٧٠).

رابعا– قيام الثورة البعثية في الثامن من آذار عام ١٩٦٣ واطراد النزعة الاشتراكية في البلاد . (٧١)

خامسا – توتر العلاقات ما بين سوريا (بلد المرور) وشركة نفط العراق والتابلاين بسبب مصادرة و استغلال حقوق الشعب السوري .

الدوافع الداخلية :

أولا – إن توطيد الاستقلال السياسي حتم على الساسة السوريون الاهتمام والتركيز على الاستقلال الاقتصادي بوضع الخطط الكفيلة بذلك وخصوصا الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ –١٩٦٥) .

ثانيا – قناعة الساسة بغزارة وجود النفط في الأراضي السورية .

ثالثا – حرص الدولة على الاستفادة من المكاسب الكثيرة لقرار التأميم سواء كانت منها مكاسب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية .

رابعا – محاولة القضاء على الاحتكارات النفطية العالمية القائمة على استغلال الأسواق السورية لتصريف منتجاتها .(٧٢)

خامسا – وجود مصفاة حمص التي ساعدت كثيرا على تطور صناعة النفط في البلاد ، إذ تعد تلك المصفاة من أفضل المصافي الضخمة في الشرق الأوسط من حيث عدد الوحدات الإنتاجية التي احتوتها وفق أحدث التصاميم وطرق التكرير .(٧٣)

سادسا – خرق بعض الشركات الأجنبية لشروط الترخيص ومساومة البعض الآخر الحكومة للحصول على الامتيازات ، أضف لذلك عدم جديتها في أعمال التنقيب. (٧٤) فبعد كل هذه التجارب التي مرت بها سوريا والتي سبق ذكرها مع مختلف شركات النفط الأجنبية أبطلت الحكومة السورية جميع الرخص الممنوحة بقانون الاستثمار الوطني المباشر إذ أصدرت المرسوم التشريعي ذي الرقم (١٣٣) والمؤرخ في الثاني والعشرين من كانون الأول عام ١٩٦٤، وعلى الرغم من إن هذا القانون لم يكن مؤلفا إلا من مادة واحدة نصت على ما يلي (يمنع اعتبارا من نفاذ هذا المرسوم التشريعي إعطاء أي امتياز لاستثمار الثروات المعدنية والبترولية في أراضي الجمهورية العربية السورية لأي شخص طبيعي أو اعتباري) ، وقد أوجبت بعض مواد الدستور المؤقت الحكومة السورية على إصدار هذا المرسوم التشريعي وخصوصا المادة الرابعة والعشرون التي نصت على أن تكون الثروة الطبيعة ملك لمجموع الشعب، كما تضمنت المادة الخامسة والعشرون أن ملكية الدولة تشمل المرافق العامة ووسائل الإنتاج المتعلقة بالحاجات الأساسية للشعب ، لذلك كان من واجب الدولة أن تستثمر بنفسها ومباشرة الثروات المعدنية والنفطية تمشيا مع السياسة الاشتراكية التي انتهجتها وعدم إعطاء امتيازات لأية جهة كانت غير دوائر الدولة. (٧٥)

وفي هذا الصدد يرى الباحث أن هذا المرسوم التشريعي مع أسبابه الموجبة وبالرغم من انه وضع يد الدولة على جميع العمليات النفطية وعمليات تأميمها ، ألا انه لم يؤمم أية شركة لأنه لم تكن في سوريا أية شركة صاحبة امتياز استثمار نفطي ، وطنية كانت أم أجنبية . أذن القانون المذكور هو قانون تأميم عمليات ولم يكن قانون تأميم شركات لذلك لا يكون بالخطأ أن نسمي هذا القانون بقانون الاستثمار الوطني أو المباشر .

ومن اجل قيام التكامل بين مختلف فروع صناعة النفط من جهة والفروع الاقتصادية من جهة أخرى ، كان من الضروري نقل عملية توزيع المنتجات النفطية إلى مؤسسات وطنية ولهذا فقد تم في الرابع من آذار عام ١٩٦٥ صدور المرسوم التشريعي المرقم (٥٧) الذي أممت فيه الحكومة السورية جميع شركات التوزيع ، (٧٦) وجاء في نصوص المرسوم أن تحول صافي موجودات تلك الشركات إلى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة وبفائدة سنوية قدرها ثلاثة بالمائة ، كما نص المرسوم على أن تلحق جميع هذه الشركات بالهيئة العامة للنفط، (٧٧) التي تتولى الإشراف على إدارة شؤونها، (٧٨) وهكذا بموجب هذين المرسومين التشريعيين أصبحت جميع العمليات والنشاطات النفطية من استكشاف وتنقيب واستخراج ونقل وتصفية وتوزيع محلي وتسويق عالمي مؤممة وبيد الحكومة ، ومما نلاحظ في هذا المجال أن سوريا هي البلد العربي الأول الذي كانت له الجرأة بركوب هذا المركب الصعب واتخاذ هذه الخطوة الجبارة بتأميم صناعة وتجارة النفط تأميماً كاملا لتتخلص من كل امتياز أجنبي فوق

أراضيها باستثناء أنابيب شركة نفط العراق وأنابيب شركة التابلاين وان كانت سوريا في هذه الحالة لا تعدو أن تكون سوى بلد للمرور .

الخاتمة

وفي نهاية المطاف ومن خلال ما عرضناه في هذا البحث يتبين لنا أن اكتشاف النفط في المنطقة العربية وبكميات تجارية كبيرة لم يكن إلا عاملا أساسيا وإضافيا من عوامل التوجه الاستعماري للسيطرة على أراضي تلك المنطقة ونفطها الغزير ، ولم تكن سوريا بمعزل عن تلك الأحداث أو أفضل حالا من بقية الأقطار العربية الأخرى فعقب زيارته الأولى للدولة العثمانية شجع القيصر الألماني استثمارات إمبراطوريته هناك لتأتى أولى محاولات التنقيب عن النفط في سوريا من قبل إحدى الشركات الألمانية عام ١٨٩٢ والتي لم يصادفها النجاح والتوفيق رغم أعمالها الجيدة في لواء الاسكندرونة ومنطقة المقارن .وبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها وقسمت مناطق الدول المغلوبة على المنتصرين تكالبت الشركات النفطية العالمية على الأراضي السورية في محاولة منها للحصول على موطئ قدم وامتياز مربح ، إذ كانت شركة نفط العراق (التركية سابقا والتي حصلت على امتياز لها في نفط العراق عام ١٩٢٥ أهم تلك الشركات التي شجعها غزارة نفط كركوك واعتبار المنطقة السورية امتدادا لتلك المنطقة على طلب رخص الامتياز ، أضف لذلك الرغبة العارمة من قبل الشركة في السيطرة على نفط المنطقة بأكملها والحيلولة دون ظهور أي منافس لها ولتأمين تصدير النفط العراقي عبر الأراضي السورية إلى موانئ البحر المتوسط، هذه الأمور دفعتها إلى تأليف (شركة النفط في سوريا ولبنان) في تموز ١٩٣٤ كفرع لها وبالفعل حصلت الشركة على امتياز للتنقيب والاستكشاف والاستثمار داخل الأراضي السورية، بعد مصادقة المندوب السامي الفرنسي عليه في الخامس و العشرين من شهر آذار عام ١٩٤٠ بعد مفاوضات استمرت ستة أعوام رغم معارضة السياسيين السوريين لذلك الامتياز وعلى الرغم من استعمالها أجهزة حديثة في التنقيب وحفرها أكثر من أحد عشر بئرا وبأعماق وصلت ستة وعشرون ألف متر وبنفقات وصلت السبعين مليون ليرة سورية إلا أنها أصدرت في العاشر من شباط عام ١٩٥١ قرارا بوقف كافة أعمالها مدعية عدم وجود النفط بكميات تجارية ولحدوث عدة خلافات ما بين الشركة والحكومة حول قيمة ونظام المدفوعات للنفط العراقي المار عبر سوريا التابع لشركة نفط العراق ، ولعدم جدية الشركة في مجال الاستثمار وَقعت الحكومة السورية مع شركة نفط العراق اتفاقية في التاسعِ والعشرينِ من تشرين الثاني عام ١٩٥٥ أنهيت بموجبها كل أعمال الشركة وصودرت كل ممتلكاتها لصالح الحكومة دون مقابل، وتضمنت الاتفاقية دفع الشركة مبلغ ثلاثمائة ألف ليرة سورية مقابل إسقاط جميع حقوق الادعاء ضد الشركة ، وعلى الرغم من تحقيق الحكومة السورية هذه الأرباح إلا إنها خسرت الوقت الكثير لاكتشاف واستثمار النفط فيها . ثم جاءت شركة (منهل الأمريكية) لتحصل من الحكومة السورية على امتياز للتنقيب والاستكشاف في السابع عشر من آيار عام

١٩٥٥ ، إذ استطاعت هذه الشركة وضع سوريا ضمن خارطة العالم النفطية باكتشافها كميات كبيرة منه وخصوصا في حقول(كراتشوك والرميلان)، إلا إن الثامن والعشرون من أيلول عام ١٩٥٨ حمل قرارا أصدرته الحكومة السورية الغي بموجبه جميع الرخص الممنوحة لشركة(منهل الأمريكية)، بعد مخالفتها قوانين الاتفاق وبيعها لحقوق رخص التنقيب إلى شركات أخرى دون علم الحكومة السورية بذلك، لتضيع الفرصة عن الشركة بعد أن ضاعت كل محاولات التوسط لنجيب منهل ومن معه لاستعادة ذلك الامتياز الذي كلفهم أربعة ملايين دولار أمريكي .

لم ينتهِ مسلسل الامتيازات النفطية الأجنبي في الجمهورية السورية مع نهاية امتياز شركة نفط العراق و(نجيب منهل)، بل ليستمر في حلقة جديدة بطلته هذه المرة شركة (كونكورديا الألمانية) التي وقعت اتفاقية للتنقيب والاستكشاف في السادس من أيلول عام ١٩٥٦ شملت تسع وأربعين رخصة وفي محافظتي (الحسكة ودير الزور)، إذ تمكنت (كونكورديا)من العثور على النفط في حقل السويدية القريب من(كراشوك) بعد حفرها اثنا عشر بئرا وبعمق أجمالي تجاوز الواحد والثلاثين ألف مترا وفي تراكيب عدة أهمها (صلاح، القامشلي ، الباردة ، تشرين ، تويمان ،البواب) وبحلول السادس من أيلول ١٩٦٢ تنازلت الشركة عن كافة الرخص الممنوحة إليها ولتحتفظ برخصة واحدة فقط ما لبثت أن تنازلت عنها لاحقا وإيقاف جميع أعمالها في محاولة منها للضغط على الحكومة السورية من اجل الحصول على امتياز استثمار وليس تنقيب واستكشاف ولكن موقف الحكومة السورية الواضح بالرفض جاء ردا على كل مطاليب الشركة تلك، ومع نهاية الامتياز كانت شركة(كونكورديا) قد أنفقت على أعمالها كافة مبلغ وصل إلى ستين مليون مارك ألماني .

أن رغبة الساسة السوريين في إدارة القطاع النفطي وبأيدي سورية ومكر الشركات الأجنبية وعدم جديتها في العمل ، ولأهمية هذا القطاع في الاقتصاد السوري حفز المسؤولون على الدخول في مرحلة جديدة تمثلت بتأسيس الهيئة العامة للنفط في الثامن والعشرين من أيلول عام ١٩٥٨ (أثناء الوحدة ما بين سوريا ومصر) إذ ألحقت هذه الهيئة بوزارة الصناعة وأصبح عملها مختصرا على التخطيط العام للسياسة النفطية والمسؤولة عن تنمية وتحسين وإدارة واستثمار الثروة النفطية في كافة مراحلها ، وكانت للهيئة خمس مديريات تابعة لها هي مديريات (الاستكشاف ، مصفاة حمص ، التخطيط ،المالية ، الإدارة) ففي مجال البحث مسحت الهيئة مناطق عدة منها الشمالية والشرقية والوسطى في حمص وحلب وتدمر كما أجرت الهيئة أبحاث إيجابية في مناطق (عفرين وبفليون وخنا صر) وفي ميدان الحفر والاستكشاف عقدت الهيئة اتفاقا مع الاتحاد السوفيتي في أيلول عام ١٩٦٠ لتجهيز سوريا بأجهزة حفر متطورة وبمبلغ ست وثلاثون مليون ونصف المليون ليرة سورية وتضمن الاتفاق قدوم الخبراء السوفيت إلى سوريا وإيفاد السوريين إلى الخارج للإطلاع والتخصص في مجال الصناعة النفطية ولا يفوتنا الذكر أن الهيئة استفادت كثيرا في أعمالها من ممتلكات شركة نفط العراق التي أحيلت إليها وفي محاولة للاستغناء عن حاجتها للشركات الأجنبية المونة للمشتقات النفطية والمسيطرة على الأسواق المحلية وبالاعتماد على نفسها في توفير تلك

المشتقات والاستفادة من المكاسب الكبيرة للصناعة النفطية وتوفير فرص العمل للمواطنين السوريين ، وضعت الحكومة السورية مناقصة لتأسيس مصفاة للنفط في مدينة حمص فازت بها شركة (تكنواكسبورت – براغ)التشيكية في السادس عشر من آذار ١٩٥٧ وبمبلغ ثمانون مليون ليرة سورية لتنجز عملها في الفترة المحددة لها ولتبدأ المصفاة مباشرتها للأعمال في آب ١٩٥٩ ، لتكون الهيئة مسؤولة عن أعمال المصفاة كافة بعد أن أنيطت مهمة الأشراف عنها في بادئ الأمر إلى (مؤسسة النفط السورية) قبل تأسيس الهيئة العامة للنفط ولتحقق تلك المصفاة أثارا إيجابية منها ما كان اقتصاديا ومنها ما كان اجتماعيا وفضلاً عن إدراك الحكومة السورية أن قضية استثمار النفط وطنيا أمرا ليس سهلا لحاجته إلى رؤوس أموال ضخمة كبيرة ، وخبرة فنية متطورة وتسويق جيد لعملية الإنتاج وضعت تلك الحكومة خططها لتحقيق ذلك ساعدتها ثلة من الدوافع الخارجية أهمها تأميم النفط الإيراني ونزع ملكية شركة نفط خانقين من قبل الحكومة العراقية وانقطاع توريد النفط اللبناني إلى سوريا عقب ثورة ١٩٥٨ وقيام الثورة البعثية عام ١٩٦٣ واطراد النـزعة الاشتراكية وعوامل داخلية لا تقل أهمية عن سابقتها الخارجية أهمها الرغبة في توطيد الاستقلال الاقتصادي بعد تحقق الاستقلال السياسي والقناعة بغزارة النفط في سوريا ، والرغبة في الاستفادة من مكاسب صناعة النفط الكبيرة ومحاولة القضاء على كافة أنواع الاحتكارات الأجنبية والاستفادة من وجود مصفاة حمص التي تعد من أحدث مصافي النفط في الشرق الأوسط ، فبعد كل تلك التجارب المارة الذكر مع الشركات الأجنبية وللعوامل الخارجية والداخلية التي سبق ذكرها ، تشجعت الحكومة السورية فأصدرت المرسوم التشريعي في الثاني والعشرين من كانون الأول عام ١٩٦٤ والذي أبطلت فيه جميع الرخص الممنوحة إلى أية شركة أجنبية لتضع الدولة يدها على جميع العمليات النفطية وان كانت تلك الرخص للاستكشاف والتنقيب وليست للاستثمار ، ليتبعه إصدار مرسوما آخر في الرابع من آذار ١٩٦٥ والذي بموجبه أممت الحكومة السورية جميع شركات التوزيع ولتلحق بالهيئة العامة للنفط ، لتصبح جميع العمليات والأنشطة النفطية من استكشاف وتنقيب واستخراج ونقل وتصفية وتوزيع محلي وتسويق عالمي مؤممة وبيد الحكومة السورية ولتكون سوريا أولى الأقطار العربية التي ركبت هذا الموج الصعب والتخلص من كل امتياز أجنبي فوق أراضيها باستثناء أنابيب النفط العراقي والسعودي المارة عبرها..

الهوامش والمصادر

١- عساف أسد أبو عساف،الاستثمار النفطي في القطر العربي السوري في ضوء الخطتين الثانية والثالثة، دمشق، ١٩٧٧، ص ٦ .

٢- تشير جميع المصادر أن الشركة حصلت على حق التنقيب عام (١٨٩٢)، باستثناء عساف أسد أبو فيذكر انه كان عام (١٨٨٢) ، ربما يكون خطا مطبعي .

*- انظر ، يوسف حسين عمر ، أسباب خلع السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ _١٩٠٩) ،دار الكتاب الثقافي ، اربد ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٦ .

٣- حسين أبو سالم ، البترول في سوريا ، دراسة اقتصادية ، دمشق ، ص٢١ ، انظر كذلك .لينا حسن ألديري ،الثروة النفطية والغازية في القطر السوري ، دمشق ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤ .

4 – S.H.Longrigg , Oil in the middle East ,London, 1968 PP 91-92.

٥- حسين أبو سالم ، المصدر السابق ، ص ١٢ ، انظر كذلك لينا حسن ألديري ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

٦ _تدفق النفط في حقول بابا كركر في كركوك بغزارة عام (١٩٢٧) .

٧ – وهي شركة أجنبية حصلت على امتياز للنفط في العراق في ١٤ آذار عام (١٩٢٥) ، وكانت تسمى شركة النفط التركية ، حتى عام (١٩٢٩) ، حيث أصبح اسمها شركة نفط العراق وحصصها كانت موزعة ما بين شركة النفط البريطانية ومجموعة شل الهولندية وشركة النفط الفرنسية وشركة استغلال الشرق الأدنى الأمريكية)حيث كان نصيب كل منهم (٢٣,٧٥) بالمائة أما الخمسة بالمائة الباقية فكانت من نصيب كولبنكيان ، للتعرف على المزيد من المعلومات الخاصة بشركة نفط العراق وامتيازها انظر ، نوري عبد الحميد خليل العاني ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق (١٩٢٥ _ ١٩٥٢) الطبعة الأولى، بغداد ،١٩٨٠ ، ص ص ٥٣ – ١٢٢ .

٨_ لينا حسن ألديري ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

٩ _ عرفان سلوم ، الامتيازات والتشريعات النفطية في البلاد العربية ، وزارة الثقافة،دمشق ، ١٩٧٨ ، ص٢١٧ .

**_ كان لو نكريك يعمل مفتشا إداريا لدى الحكومة البريطانية في العراق وقد اشترك مع الجيش البريطاني في الحرب العالمية الثانية برتبة أمير لواء .

١٠ – عرفان سلوم ، المصدر السابق ، ص ٢٢٨ .

١١_ مركزها الرئيسي في الرقم (٢١٤) أكسفورد ستريت في لندن ، **Longrigg , op cit , p 92** ؛انظر كذلك عرفان سلوم ، المصدر السابق ، ص ٢١٧ .

١٢_ لينا حسن ألديري ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

١٣_لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية ، دور احتكار النفط الدولي في العراق ، وهو الفصل الرابع من تقرير لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية عن احتكار النفط الدولي ،ترجمة محمد حديد ، منشورات البيان ، مطبعة الرابطة ، بغداد، ١٩٦٠ ، ص ٦٦ .

*_ للتعرف على الاتفاقية المعقودة بين شركة نفط العراق والجمهورية العربية السورية في الخامس والعشرين من شهر آذار ١٩٣١ ، حول تصدير النفط العراقي عبر الأراضي السورية ، راجع النشرة الرسمية للمفوضية العليا ، العدد (٢٥) بتاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٣١ ، ص ١١ .

١٤ _ وهي شركة الفتها شركة نفط العراق باسم (شركة اللاذقية الصناعية للإسفلت والنفط) ، لجنة التجارة الاتحادية الامريكية ، المصدر السابق، ص ٦٧ .

١٥ _ بعض المصادر تسميها (قرة تشوك) وهي منطقة واقعة شمالي سوريا .

١٦ _ حسين أبو سالم ، المصدر السابق ، ص ١٣ .

Longrigg 17 - ، op cit ، pp 92-93 .

انظر كذلك ، عرفان سلوم ، المصدر السابق ، ص ص ٢١٧_ ٢١٨ .

18 - Longrigg ، op cit ، P 139 .

١٩_ لينا حسن ألديري ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

٢٠ _ عرفان سلوم ، المصدر السابق ، ص ٢١٨ .

٢١_ لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .

22 – Longrigg ,op cit ,pp 239 - 240

٢٣ _ حسين أبو سالم ، المصدر السابق ، ص ١٣ .

٢٤ _ المصدر نفسه ، ص ص ١٣ – ١٤ .

٢٥– عرفان سلوم ، المصدر السابق ، ص ص ٢١٨ — ٢١٩ .

٢٦ _الاتفاقيات المعقودة بين الجمهورية العربية السورية وشركة نفط العراق المحدودة (كتاب وثائقي)، دمشق، ١٩٥٥،ص ص ٤٧– ٤٩ .

* يقول (Christopher.T.Rand) أن نجيب منهل سوري الأصل Oilmen and Islamic East , Boston , 1975 , p 203 .

٢٧ _عرفان سلوم ، المصدر السابق ، ص٢١٩ .

٢٨ _ تنازلت الشركة فيما بعد عن سبعة عشر رخصة للتنقيب لعدم جدواها .

٢٩ _ لينا حسن ألديري ، المصدر السابق ، ص١٤ .

٣٠ _ فعلى سبيل المثال كان إنتاج كندا (٣١٧ برميل يوميا) وفنـزويلا (٢٨٨ برميل يوميا) والبحرين (٢٨٤ برميل يوميا). انظر ، حسين أبو سالم ،المصدر السابق ، ص١٤ .

٣١ _ لينا حسن ألديري ، المصدر السابق ، ص١٤ .

٣٢ _ حسين أبو سالم ، المصدر السابق ، ص ص ١٤ _١٥ .

٣٣ _ عرفان سلوم ، المصدر السابق ، ص٢١٩ .

٣٤ _ عساف أسد أبو عساف ، المصدر السابق ، ص ٦٢ .

٣٥ _عرفان سلوم ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

٣٦ _ لينا حسن ألديري ، المصدر لسابق ، ص ص ١٤ _ ١٥ .

٣٧ _ عرفان سلوم ، المصدر السابق ، ص ٢٢٠ .

٣٨ _ عساف أسد أبو عساف ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

٣٩ _ تشكلت مؤسسة النفط السورية في ١٤ آذار عام ١٩٥٦ . وسنأتي على ذكرها لاحقا.

٤٠ _ تآلفت هذه الهيئة في فترة الوحدة بين القطرين السوري والمصري (١٩٥٨ _ ١٩٦١) التي عرفت باسم الجمهورية العربية المتحدة ، انظر ، يحيى عر ودكي ، الاقتصاد السوري الحديث ، الجزء الثاني منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٤ ، ص ١٧٦ .

٤١ _ عساف أسد أبو عساف ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

٤٢ _ بشير فواز النعاس ، النفط والتنمية الاقتصادية ، دمشق ، ١٩٩٢ ، ص ص ٣٠ _ ٣٤ .

٤٣ _ عساف أسد أبو عساف ، المصدر السابق ، ص ص ٥٢ –٥٣ .

٤٤ _ بشير النعاس ، المصدر السابق ، ص٣٥ .

٤٥ _ المصدر نفسه ، ص ص ١٤ _ ٤٤ .

٤٦ – للتعرف على هذه الاتفاقية انظر ص ٧ من هذا البحث .

٤٧ _ يحيى عر ودكي ، الاقتصاد السوري الحديث ، الجزء الأول ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٤ ، ص ص ٢٩٦ _ ٢٩٧ .

٤٨ _ للتعرف على نفقات الهيئة بالتفصيل راجع ، حسين أبو سالم ، المصدر السابق ، ص ص ٢٤ _٢٥ .

٤٩ _ فتحي نوري ،البترول في القطر العربي السوري ، مطبعة سانا ، دمشق ، ١٩٦٨ ، ص ص ١٢ _ ١٦ .

٥٠ _ المصدر نفسه ، ص ٤٨ .

٥١_ التابلاين / خط الأنابيب التابع لشركة الآرامكو والذي يصدر منه النفط السعودي عبر الأراضي السورية إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط .

٥٢ _ للتعرف على المزيد من المعلومات حول تصدير النفط عبر سوريا، راجع، عرفان سلوم، المصدر السابق، ص ص ٢١٢ _٢١٧

٥٣ _ خديجة عبد القادر النفوري ، مصفاة حمص وتكرير البترول في سوريا ، دمشق ، ١٩٦٥ ، ص ص ١٠_١١ .

٥٤ _المصدر نفسه ، ص ص ١٢ _١٣ .

٥٥_كانت لشركة نفط العراق ثلاثة خطوط ، الأول من كركوك إلى بانياس والثاني والثالث من كركوك إلى طرابلس ويبلغ طول كل خط (٧٠٠ كم)، وبطاقة سنوية قدرها سبعة ونصف مليون طن .

٥٦_فيصل عبسي ، تكرير النفط السوري ، مجلة الاقتصاد ، العدد ١٨ ، ١٩٦٨ ، ص ١٥ ،انظر كذلك ،خديجة عبد القادر ألنفوري ، المصدر السابق ، ص ص ١٥ _١٦ .

٥٧ _ للتعرف على جذور الشركة ،انظر ص ١١ من هذا البحث .

٥٨ _ فتحي نوري ، المصدر السابق ، ص ص ١٨ _٢٠ .

٥٩ _ إلى جانب العمال السوريين كان يعمل مائتي عامل تشيكي في المصفاة .

٦٠_ فيصل عبسي ، المصدر السابق ، ص ١٥ .

٦١ _تتميز سوريا ومصر فقط بين البلدان العربية بصفة مزدوجة وهي أنهما بلدان إنتاج ومرور للنفط في الوقت نفسه .

٦٢ _ مجلة البترول والغاز العربي ، العدد الأول ، بيروت ، أيلول ، ١٩٦٦ ، ص ص١٢ _١٣ .

٦٣ _ دفعت الشركة أيضا إلى لبنان خمسة وأربعون ألف جنيه إسترليني ومثلها إلى فلسطين وستون ألف جنيه إسترليني إلى الأردن .

٦٤_ عقدت هذه الاتفاقية مع الأردن في ١٨ آب ١٩٤٦ ومع لبنان في آب ١٩٤٧ ومع سوريا في أيلول ١٩٤٧ لكنه لم يصادق عليها إلا في ٦ أيار ١٩٤٩ .

٦٥ _مجلة البترول والغاز العربي ، العدد السابق نفسه ، ص ١٤ .

٦٦_ الاتفاقيات المعقودة بين حكومة الجمهورية العربية السورية وشركة نفط العراق ، ص ص ٢٥ – ٢٧ .

٦٧ _ احمد يوسف الحسن، صناعة النفط في القطر العربي السوري، من أبحاث المؤتمر الهندسي العربي، حلب، ١٩٧٢، ص ١١

٦٨ _ محمد غنام الرميحي ، النفط والعلاقات الدولية . وجهة نظر عربية ، الكويت، ١٩٨٢ ، ص ١٧٧ .

٦٩ _ يحيى عر ودكي ، الاقتصاد السوري الحديث ، الجزء الثاني ، ص ١٧٧ .

٧٠ _ علي معجل خلف الشعيبي ، شركة نفط خانقين المحدودة دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٠٩ _ ٢١٢ .

٧١ _ عرفان سلوم ، المصدر السابق ، ص ٢٢٠ .

٧٢ _المصدر نفسه ، ص ص ٢١٢ _ ٢١٤ .

٧٣ _ يحيى عر ودكي ، الاقتصاد السوري الحديث ، الجزء الأول ، ص ٣٠١ .

74 - Longrigg , op cit ,pp 335 - 336 .

٧٥_ عرفان سلوم المصدر السابق ص ص ٢٢٠ _٢٢١ .

٧٦ _ وهذه الشركات هي التالية : _ شركة سوكوني فاكوم اويل كومباني (سوريا) شركة شل السورية ليمتد _ شركة أسو ستاندرد (الشرق الأدنى) شركة مساهمة سورية وشركة الزيوت الوطنية المساهمة _ الشركة العامة للنفط المساهمة _ الشركة السورية لتكرير وتوزيع النفط المساهمة وشركة المحروقات السورية المساهمة – الشركة العربية للبترول والوكالات المساهمة شركة دوجي وشركائه .

٧٧ _ للتعرف على الهيئة العامة للنفط ومهامها ومديرياتها ، انظر ، ص ص ٧–٩ من هذا البحث .

٧٨ _ عرفان سلوم ، المصدر السابق ، ص ٢٢٢